

"لا" النافية للجنس وتفسير أحكامها
من خلال مفهومي الموضع والمثال
*Interpret "LA" E-NNAFIA LI EL-JINS
provisions through the concept of position and of
position and generator pattern*

يونس زواوي *

تاريخ النشر: 2019/12/25	تاريخ القبول: 2019/11/28	تاريخ الإرسال: 2019/10/19
-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

تعدّ النظرية الخليلية إحدى أبرز النظريات اللغوية الحديثة، ويتعرض المقال لأهم مبادئ ومفاهيم هاته النظرية، ألا وهو مفهوما الموضع المثال، حيث تأتي الدراسة البحثية هاته لتفسر انطلاقاً من ذينك المفهومين القضايا النحوية والأحكام المتعلقة بـ"لا" النافية للجنس بناء على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن تابعهم من النحاة، وعلى ضوء هذا الفكر الرياضي تهدف الورقة البحثية لتبيين علة أحكامهم وما ذهبوا إليه، ومن خلال ذلك يبرز من خالفهم من النحاة ولم يفهم أصل تعقيدهم الرياضي. الكلمات المفتاحية: النظرية، الخليلية، الموضع، المثال.

Abstract:

Elkhaliliya theory is one of the most prominent modern linguistic theories, and this work exposed to most important principles and concepts of this theory, Which is the concept of position and Generator pattern, This research study explains from these two concepts grammatical issues and the provisions concerning LA" El-nafia li El-jins" based on what ELKHALIL and SIBAWAYH and their followers think of the sculptor, In the light of this mathematical

المؤلف المرسل: يونس زواوي. البريد الإلكتروني: iyadyacin@gmail.com

* جامعة البليدة 2 – علي لونيبي - ، البريد الإلكتروني: iyadyacin@gmail.com

thought, the research paper aims to show the reason for their judgments and what they went to, In doing so, those who have violated the sculptor sit out and do not understand the origin of their mathematical rules.

Key words: theory, elkhaliya, position, Generator pattern.

1. مقدمة:

تعتبر النظرية الخليلية إحدى النظريات اللغوية التي جاءت موازية لما يمكن أن نعتبره الانسياق الجارف وراء الإسقاط المباشر للدرس الغربي على اللغة العربية، ولذا كان الهدف الأول والأخير لهاته النظرية هو إعادة قراءة التراث اللغوي العربي قراءة من المنظور اللساني الحديث، من غير انهار أو انجراف وراء الدرس اللغوي الغربي، ولا تقليد أعى وتمجيد كلي غير ممحص للتراث اللغوي العربي، ونسبت تسميتها إلى العلامة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) غلبة؛ لكثرة أفكاره العلمية الدقيقة ونقولات تلميذه سيبويه (ت180هـ) عنه.

وتأتي هذه النظرية التي أسسها العلامة الحاج صالح (ت1438هـ) رفقة مجموعة من اللسانيين لتعيد إحياء الدرس العربي وإبراز أصالته، حيث قامت على عدة مفاهيم لسانية، ومن بين أهم تلك المفاهيم ذات البعد الرياضي مفهوم الموضع والمثال، ومن خلالهما نطبق على باب "لا" النافية للجنس محاولين تفسير قضاياها النحوية وفق هذا المبدأ.

2. مبادئ النظرية الخليلية:

تقوم النظرية الخليلية الحديثة على مفاهيم عديدة، وسنذكر منها ما له علاقة ببحثنا، ومن بين أهم مبادئها:

1.2 مفهوم الانفراد:

ينطلق النحاة الأوائل في تحليلهم من مفهوم الانفراد، ويتعلق الانفراد بالابتداء والانفصال، فإن كل ما يمكن الابتداء به من غير أن يسبقه شيء أو الوقوف عنده من غير أن يلحقه شيء فهو بهذا اسم مفرد، "ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به مما ينفصل ويبتدأ (=ينفرد) وهو الاسم المظهر في العربية، وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمزتلته، ولهذا سعى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم

المفرد وما بمنزلة الاسم المفرد، وأطلق عليها ابن يعيش والرضي اسم اللفظة¹. فالانفراد بهذا "هو عدم البناء مع شيء آخر، أو عدم الوصل مثل الإضافة ووصل أداة التعريف أو التنوين وغير ذلك"².

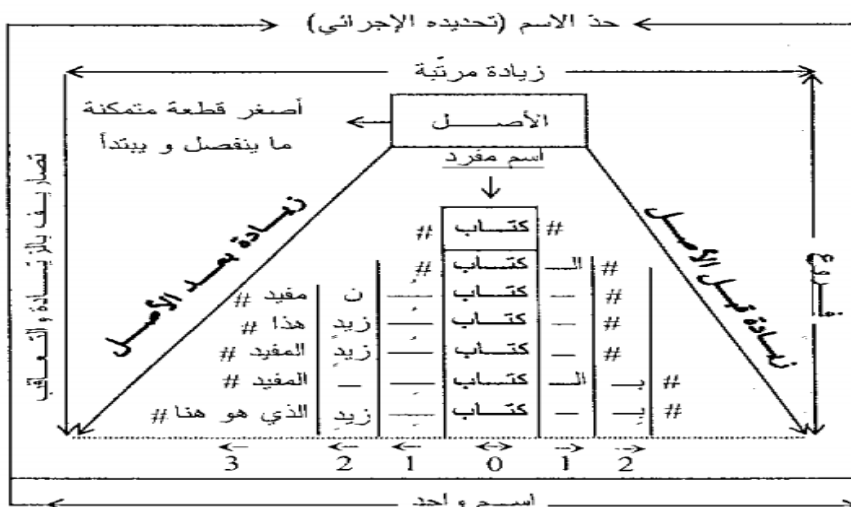
وعليه فاللفظة هي نواة التحليل عند نحائنا الأولين عليهم رحمة الله. ومثاله "الطالب" في قولنا: جاء الطالب.

وأصغر عنصر دال تتكون منه اللفظة ويمكن حذفه منها من غير أن يحدث ضرراً أو تغييراً في اللفظة يسمى "كلمة"³، كما في حرف الجر في قولنا: بالرجل، أو أداة التعريف أيضاً.

وما أدى إلى تلاشي اللفظة أو تغييرها إن حذف فهو "مورفيم" كحروف المضارعة وتاء الافتعال⁴.

2.2. التفرع ومبدأ الأصل والفرع:

ويقصد بالتفرع: فرع النواة (=اللفظة) ودخول الزيادات عليها يمينا ويسارا، وهذا المنطلق الذي أسس عليه النحاة الأولون درسهم اللغوي، فاللغة عند علماء اللغة والنحو "كلها أصول وفروع"⁵، و"توزيع عناصر اللغة إلى أصول وفروع هو بنيتها الأساسية إلى ما هو نواة وما هو متولد عنها"⁶، وقد وضع العلامة الحاج صالح مخططاً يبين فيه النواة وما يعتريها من زيادات تلحقها يمنة ويسرة، ويبين فيه أنواع الزيادات وعناصرها اللغوية وما تشغله:



والأصل عند العرب هو ما يبني عليه ولم ين على غيره، فهو الذي تلحقه الزيادة لا الذي يزداد، وهو أيضا " ما يستقل بنفسه، ولا يحتاج إلى علامة لتمييز عن فروعه، فله العلامة العدمية *marque zéro* على حدّ تعبير اللسانيات الحديثة"⁷. وأما الفرع فهو " الأصل مع زيادة، أي مع شيء من التحويل"⁸. وفي هذا يقول ابن جني: «الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة»⁹. و"التفريع له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع"¹⁰. فالتذكير أصل وبالتالي لا علامة له تميزه (=العلامة العدمية)، بخلاف التأنيث الذي هو فرع منه وله علامة تميزه وهي التاء مثلا، والمفرد أصل ولا علامة له تميزه (=العلامة العمية) بخلاف التثنية والجمع فهما فرع منه، فالأول علامته الألف والنون أو الياء والنون، والثاني علامته الواو والنون أو الياء والنون، والجدول التالي يلخص ذلك:

الجدول 1: جدول يبين أنواع العلامات وموضعها

الأصل	العلامة	الفرع	العلامة
التذكير (عالم)	Ø	التأنيث (عامة)	ة
المفرد (عالم)	Ø	المثنى (علمان/عالمين)	ان / ين
		الجمع (عالمون/عالمين)	ون / ين

3.2 مفهوم الموضع والمثال:

قد رأينا من قبل أن النحاة الأوائل قد بنوا دراستهم اللغوية للغة العربية وفق مبدأ الأصل والفرع، وعرفنا أن الفرع هو أصل مع زيادة، وأن الأصل هو النواة التي تبني عليها تلك الزيادات، وأساس ذلك كله هو الانفراد، وبالتالي فإن الاسم المفرد تعقبه زيادات تخرجه من الأصل إلى الفرع وبالعكس، وهو ما يسمى عند النحاة برد الفرع إلى الأصل.

إنّ كل زيادة في الكلم تعقب النواة (= الاسم المفرد) يمينا وشمالا لا تخرجه من حدّ اللفظة مهما طالت تلك الزيادات، وهذه العمليات التحويلية يتحدد موضع كل عنصر داخل المثال¹¹. ومثال ذلك النواة الاسمية "كتاب" التي تقبل زيادات على اليمين تتمثل في حرف الجر أو أداة التعريف، ويمكن لها أن تقبل الزيادة (التفريع) على اليسار بعلامة

الإعراب أو التنوين أو المضاف إليه أو الصفة وغيرها، وهذا جدول يوضح النواة الاسمية ومواقع الزيادات التي تلحقها، والعناصر اللغوية التي تشغل تلك المواضع يمينا وشمالا:

الجدول 2: جدول يبين مواقع زوائد النواة الاسمية.

حرف الجر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامة الإعراب	التنوين	المضاف إليه	الصفة
في	الـ	كتاب	—	ـِ	العلم	النافع

وقس على النواة الاسمية النواة الفعلية، حيث تقبل الزيادة (التفريع) على اليمين بأداة النصب أو أداة الجزم، أو حروف (قد والسين وسوف)، ويمكن لها أن تقبل الزيادة (التفريع) على اليسار بعلامة الإعراب أو الضمير المتصل أو نون التوكيد وغيرها.

إنّ الزيادات التي تعترى النواة يمينا ويسارا هي زيادات شاغلة لما يصطلح عليه بالموضع، وعليه فالموضع هو من يحتوي تلك الزيادة، "فالموضع على هذا الأساس شيء ومحتواه أي ما يدخل فيه شيء آخر. ونستنتج من هذا أمرا مهما جدا (قد فات الكثير من اللسانيين الغربيين وأتباعهم من العرب) وهو أنّ موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها"¹². فالمواقع التي على يمين وشمال النواة هي مواضع، ويشغلها عنصر لغوي ما، " فالموضع شيء وما يحتويه شيء آخر"¹³، ويمكن لتلك العناصر الشاغلة للموضع أن يتغير مكانها بحيث تتقدم أو تتأخر ولكن لا يعني تغير موضعها بل هو ثابت، ولذا عرّف الحاج صالح الموضع بقوله: «... الموضع هو موقع تقديري واعتباري، أي مجرد، تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب، وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع، فهو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظا أو تقديرا فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلا أن مواضعها متصورة مرسومة في مثال الجملة»¹⁴. فمثلا جملة: قدّم البحث الطالب، فإن المفعول به اقدم وتأخر الفاعل، ولكن لا يعني تغير موضعهما، بل هما باقيان، فموضع الفاعل باق ورتبته الثانية بعد الفعل، وموضع المفعول به باق ورتبته الثالثة بعد الفعل والفاعل، وما حدث في الجملة السابقة هو تغير مواقع العناصر اللغوية في مدرج الكلام لا تغير مواضعها، ولذا بقي المنصوب منصوبا والمرفوع مرفوعا. والموضع في مستوى اللفظة قد مثّلنا له بالمخطط السابق، حيث تعترى النواة الاسمية كما مرّ أنفا عناصر لغوية تشغل مواضع يمنة

ويسرة، وعلى مستوى التركيب فقد مثّل له العلامة الحاج صالح بقولنا: كتاب، جواباً على من قال: ما هذا؟ ففي هاته الكلمة ثلاث مواضع: موضع الابتداء، وموضع المبتدأ، وموضع الخبر. إلا أنه لم يظهر إلا العنصر اللغوي الذي في موضع الخبر¹⁵.

إنّ الموضع إن خلا من أي عنصر لغوي يشغله؛ اصطلاح عليه بالعلامة العدمية (Ø)، وتكون هذه العدمية مقابلة لعلامة ظاهرة في مواضع أخرى، وعلى هذا فالاختلاف بين الأصل وبين فروعه قائم على عدم العلامة بالنسبة للأصل. "فقد رأينا أنّ الفروع تتميز عن أصولها بوجود علامة فيها، أما الأصل فعدم العلامة فيه تكفي لتمييزه عن فروعه. وهذا ما يسمى في اللسانيات الحديثة بالـ zero Mark"¹⁶.

وأما الموضع على مستوى الكلم فهو الذي يتعلق بالوزن، غير أننا نعرض عن التفصيل فيه لعدم اتصاله ببحثنا¹⁷.

والمثال بناء على ما سبق هو مجموعة من المواضيع الاعتبارية المرتبة ترتيباً معيناً قد تخلو من العناصر الأصلية وقد تخلو من الزيادة¹⁸، ويمكن إنتاج المثال عن طريق الجمع بين عمليتين اثنتين:

- حمل عبارات على عبارات أخرى من جنسها لبيان تكافئها إن كان هناك تكافؤ.

- مقارنة ترتيب عناصر كل عبارة لاكتشاف الترتيب المشترك بينهما¹⁹.

وبالتالي فعند الجمع بين العمليتين يتبين لنا المثال على مستوى الكلم والذي هو الوزن، وعلى مستوى التركيب هو العامل والمعمولان الأول والثاني، وكلّ يشغله العنصر اللغوي المناسب بناء على حمل النظائر ومقارنة ترتيبها.

4.2 العامل:

يعتبر العامل دعامة العمل اللغوي في النحو العربي، فهو "الفكرة الجوهرية التي تتأسس عليها نظرية النحاة العرب، ويعني القدماء بالعامل العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظاً ومعنى على غيره كجميع الأفعال العربية وما يقوم مقامها"²⁰، وانطلق النحاة من أقل ما تقوم عليه الجملة وهو التركيب الإسنادي كما في نحو: زيد منطلق. وحملوا بعضها على بعض وقاموا بالتفريع مع الاحتفاظ بنواة التركيب لغاية وهي البحث عن العناصر المتكافئة الجامعة لكل الأنواع الكثيرة من الجمل الناتجة عن تلك التفريعات²¹. ومجموع تلك المواضيع الاعتبارية المرتبة يعطينا ما يصطلح عليه بالمثال. وداخل المثال

نجد تلك المواضع التي يمثلها العامل والمعمول، ويشغلها عناصر لغوية، فالعامل شيء وما يدخله شيء آخر. فنجد في موضع العامل الفعل التام، أو الفعل الناسخ، وغير ذلك، ونجد في موضع المعمول المبتدأ أو الفاعل مثلاً. وإليك تمثيل ذلك:

الجدول 3: جدول يبين موضع العامل وأنواعه

قائم	زيد	Ø
قائم	زيداً	إنّ
قائماً	زيد	كان
قائماً	زيداً	حسبْتُ
قائماً	زيداً	أعلمت عمراً
3	2	1

نجد أن العمود الأول وهو العامل (ع) - والذي عليه تأثير على العمودين التاليين بعده - يشغله عنصر أو تركيب أو هو خال من أي عنصر لغوي (العلامة العدمية) والذي يسمونه بالابتداء في التركيب الاسمي. كما نجد أن في العمود الثاني المعمول الأول (م1)، الذي يشكل مع عامله زوجاً مرتباً (couple ordonné). ونجد العمود الثالث يشغله المعمول الثاني (م2). ولاحظ النحاة أن المعمول الأول لا يتقدم على عامله، كما أن تقدم البقية أو تأخرها إنما هو تغير لفظي لا موضوعي؛ "لاعتبار النحاة الموضع الذي تظهر فيه الوحدة في مستوى التراكيب واحداً سواء قدمت أم أخرت، وذلك مثل: "ضربت زيدا"، و"زيداً ضربت"، فهذا يدل على أن الموضع المقصود عندهم غير الموقع اللفظي"²².

3. تفسير قضايا "لا" النافية للجنس النحوية بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال: باب "لا" النافية للجنس من أكثر الأبواب النحوية تفرعاً، وتتسلط على المركب الاسمي "المبتدأ والخبر"، ولأسمها أحكام عديدة، غير أننا سنتحدث عن الاسم المفرد الذي ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف كما في المثال المشهور: لا رَجُلَ في الدَّارِ. يذهب أكثر البصريين والأخفش والمازني والمبرد والفارسي إلى أنّ حركة اسم "لا" المفرد (كلمة "رَجُل" في المثال السابق) حركة بناء²³، وخالفهم في ذلك الزجاج ومن تبعه، فيراها حركة إعراب، وعلته في ذلك مرجوحة وهي مبسوسة في كتب النحو وليس هذا مجال الحديث فيها²⁴. وأما علة البناء فلتضمها معنى "من" جواباً على من قال مثلاً: هل من

رجل في الدار؟، فيجواب: لا رَجَلَ فيها. وإلى هذا نحا كثير من النحاة ومنهم ابن عصفور²⁵. وذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنَّ علة البناء كون "لا" مع اسمها يمثلون مركبا اسميا مثل تركيب "خمسـة عشر"، يقول سيبويه: «و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها. وتركُ التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعِلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر»²⁶. وقال بعدها: «فَجُعِلت [يقصد "لا"] وما بعدها كخمسـة عشر في اللفظ»²⁷. والذي يهمنا في كل ما سبق مذهب سيبويه، فقد جعل "لا" مع اسمها كالواحد؛ لأنه جعلهما كالمركب، وعليه فالعنصران "لا" واسم "لا" يشغلان موضعا واحدا، ويكون التمثيل الرياضي من خلال مفهومي الموضع والمثال في مستوى التركيب، أي: للجملة الاسمية قبل دخول "لا" - ولتكن مثلا: لا رجلَ قادمٌ - كالتالي:

الجدول 4: تمثيل لمفهومي الموضع والمثال للتركيب الإسنادي.

العامل (ع)	المعمول الأول (م1)	المعمول الثاني (م2)
الابتداء	المبتدأ	الخبر
(Ø) الابتداء	رجلٌ	قادمٌ

ومذهب سيبويه يجعل "لا" واسمها مركبا واحدا وبالتالي يكون التمثيل هكذا:

الجدول 5: تمثيل لمفهومي الموضع والمثال بعد دخول "لا" النافية للجنس عند سيبويه .

العامل (ع)	المعمول الأول (م1)	المعمول الثاني (م2)
الابتداء	المبتدأ	الخبر
(Ø) الابتداء	لا رجل	قادم

ومن خلال مفهوم الموضع في مستوى التركيب، يتبين لنا أن سيبويه قد جعل "لا" مع اسمها معمولا، وبالتالي يبقى موضع العامل يشغله الابتداء، ويبقى المعمول الثاني وهو "قادم" معمولا لعامل الابتداء، ولذا جعل سيبويه النافية للجنس مع اسمها "في موضع اسم مبتدأ"، يقول: «واعلم أنَّ "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضره، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان»²⁸. وأما علة سيبويه في كون "لا"

النافية للجنس مع اسمها في حكم المركب فقد قال فيها: «واعلم أنك لا تفصل بين "لا" وبين للنفي، كما لا تفصل بين "مِنْ" وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل مِنْ فيها رجل. ومن ذلك أنهم جعلوا "لا" وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام: لأنها مشبهة بها»²⁹. أي أن اعتبارهما كالمركب الاسمي؛ لأنه لم يبق عملها على اسمها حينما فصل بينهما، فيقال: لا رَجُلَ فيها، ولا فيها رجلٌ. وقال ابن هشام: «وإنَّمَا كَانَتْ "لا" مَعَ "رجل" في مَوْضِع رفع بِالْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ "لا" قد صَارَتْ بالتركيب مَعَ "رجل" كالشيء الْوَاحِد، وَقَدْ علمت أَنَّ الْإِسْم الْمُسَدَّر بِهِ الْمُخْبِر عَنْهُ حَقُّهُ أَنْ يَرْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ»³⁰.

وبمفهوم الموضع والمثال في مستوى التركيب يمكننا إدراك كنه هذا التعليل، فالمثال التركيبي يقتضي جواز تقدم المعمول الثاني، وعدم جواز تقدم المعمول الأول؛ لأنه يشكل – كما سبق ذكره – مع عامله زوجا مركبا، وبالتالي فلو كانت "لا" هي العامل لجاز تقدم الخبر على اسمها، ولجاز الفصل بينها وبين اسمها (المعمول الأول) مادام هذا الأخير لم يتقدم على عامله، كما هو الأمر في باب "إِنَّ" وأخواتها، ولكن لما بطل عمل "لا" حين الفصل بينها وبين الاسم دلَّ على أَنَّ العامل ليس "لا" بل هو العامل نفسه قبل دخول "لا" وهو الابتداء.

بناء على ما سبق يصير (المعمول الثاني م2) خبرا للمبتدأ لا خبرا لـ"لا" النافية للجنس، ولم يدرك الأخفش منهج سيبويه هنا، ولم يفهمه أيضا في تفسير "أقائم أخواك" كما بينه العلامة الحاج صالح في مقاله³¹ ولذا خالفه، يقول السمين الحلبي: «وقد يُحذف اسمها ويبقى خبرُها، قالوا: لا عليك، أي لا بأس عليك، ومذهبُ سيبويه أنها واسمها في محلِّ رفع بالابتداء ولا عمل لها في الخبر ومذهبُ سيبويه أنها واسمها في محلِّ رفع بالابتداء ولا عمل لها في الخبر، ومذهبُ الأخفش أن اسمها في محلِّ رفع وهي عاملةٌ في الخبر»³².

1.3. نعت اسم "لا" المفرد المبيني:

يذكر النحاة أوجها عديدة لوصف اسم "لا" المفرد المبيني، وسنورد ما استدل به سيبويه من خلال مفهوم الموضع، حيث جاز الرفع للصفة كما في قولنا: لا رَجُلَ ظريفٌ في الدار. فقد نقل سيبويه عن الخليل استدلاله بقوله: «وقال الخليل رحمه الله: يدلُّك على أنَّ "لا رَجُلَ" في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رَجُلَ أفضلُ منك، كأنك قلت: زيدٌ أفضلُ منك. ومثل ذلك: بحسبك قول السَّوءِ، كأنك قلت: حسبك قول السَّوءِ»³³. ومن خلال الجدول التالي نوضح استدلال الخليل وسيبويه بناء على مفهوم الموضع:

الجدول 5: جدول يوضح تفسير رفع صفة اسم "لا" التي للجنس بناء على مفهوم الموضع.

العامل (ع)	المعمول الأول (م1)	المعمول الثاني (م2)
الابتداء	المبتدأ	الخبر
∅	لا رَجُلَ	في الدار
∅	زيدٌ	في الدار

فحين شغل العنصر اللغوي "لا رَجُلَ" الموضع الأول - وقد مر معنا أن الموضع شيء وما يشغله شيء آخر - لزم أن يكون "لا رَجُلَ" مساو لكلمة "زيد" وفق مبدأ التكافؤ وحمل النظير على النظير. وبالتالي فدخل المخصص وهو النعت على المعمول الأول يستوجب رفعه: لأن الموضع موضع رفع ولذا رفعت "ظريف".

2.3. "لا" الداخلة عليها همزة الاستفهام "ألا" التي للتمي:

تدخل همزة الاستفهام على "لا" التي للجنس فتحول دلالتها إلى التمني، وتصير "ألا" بمعنى "أتمنى"، ويذهب سيبويه ومن تابعه كالرضي إلى أن الاسم المنصوب بعدها إنما هو بمعنى المفعول، يقول سيبويه: «ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في ألا غلامَ أفضلُ منك إلا بالنصيب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما، ومعناه اللهم هب لي غلاما»³⁴.

وقال الرضي: «وقال سيبويه: لا يجوز حمل التابع على الموضع، ولا خبر لها، إذ التمني يغنيها عن الخبر، ويصير معنى اسمها معنى المفعول، فمعنى ألا غلاماً: أتمنى غلاماً، فلا تحتاج إلى خبر، لا ظاهر ولا مقدر، فهو كقولهم: اللهم غلاماً، أي: هب لي غلاماً»³⁵. وبالرجوع إلى مفهوم الموضع دوماً يمكننا تفسير الذي ذهب إليه الرضي متابعا في ذلك سيبويه، وقد خالفهم المازني والمبرد وابن مالك وغيرهم³⁶، فالعامل من قبل كان الابتداء كما رأينا، ولما دخلت الهمزة جعلت "ألا" بمعنى التمني، فتحول العامل من العلامة العدمية (Ø) إلى الفعل "أتمنى"، فتتغير بذلك كل المواضع ولو كان العنصر اللغوي الذي يشغلها واحداً، ويصير المفعول الأول فاعلاً، والمفعول الثاني مفعولاً، ولذا لم يحتج إلى خبر، وفي هذا قال الجرمي: «وقد كان أبو عمر الجرمي يخالف المازني في هذه المسألة، واحتج ببعض ما ذكرنا، وهو معنى قول سيبويه، زعم أبو عمر أنه لم يجز في (ألا) التي للتمني ما جاز في (لا) من رفع الصفة على الموضع نحو: لا رجل أفضل منك؛ لأن موضع النفي الابتداء، ولما دخله معنى التمني زال الابتداء، لأنه قد تحول إلى معنى آخر، وصار في موضع نصب»³⁷. والجدول التالي يوضح هذا:

الجدول 6: جدول يوضح تفسير "ألا" التي للتمني بناء على مفهوم الموضع

العامل (ع)	المفعول الأول (م1)	المفعول الثاني (م2)
الابتداء	المبتدأ	الخبر
Ø	لا رجل	في الدار
وبعد دخول الهمزة للتمني، أي: ألا = أتمنى:		
الفعل	الفاعل	المفعول
ألا (= أتمنى)	مستتر	غلاماً

الخاتمة:

يعتبر مفهوم الموضع والمثال أهم المفاهيم ذات المنطق الرياضي، وهو أهم فارق بين الفكر اللساني العربي والفكر اللساني الغربي، وقد أسس الخليل وسيبويه لهذا المفهوم

وبنوا عليه أصول تفعيمهم، وخالفهم فيما خرجوا به من أحكام نحوية وفق هذين المنطلقين كثير من النحاة الذين لم يقفوا على الفهم الدقيق لما جاء به الخليل وتلميذه سيبويه، وقد بين الحاج صالح أثر مفهوم الموضوع والمثال على التفعيم النحوي من خلال تفسير الخلاف في "أقائم أخواك"، وقد رأينا هذا في باب "لا" النافية للجنس وكيف خالف نفر من النحاة سيبويه من غير استيعاب للتأسيس العلمي الرياضي الذي أقام عليه آراءه، وقد اتضح لنا جليا بعد هذا العمل أنه:

- ساهمت النظرية الخليلية في استكناه أسس النظام اللساني العربي الرياضي في جانبه اللغوي النحوي.
- بنى النحاة الأوائل وعلى رأسهم الخليل وتلميذه سيبويه دراستهم النحوية على المنطق الرياضي الأصل المتمثل في الأصل والفرع، والموضع والمثال.
- لم يفهم مبدأ الموضوع والمثال كل من جاء بعد سيبويه، ولذا نجد كثيرا من النحاة أمثال ابن السراج، والمبرد، والمازني، وابن مالك يخطئون سيبويه فيما بناه من أحكام وفق مفهوم الموضوع.
- يعتبر الرضي وابن يعيش أشد النحاة المتأخرين اتصالا بفكر سيبويه والخليل النحوي وأكثرهم فهما لهما.
- ظهور الانقطاع عن الفكر الخليلي، وبدايات الاختلاف كانت مع ابن السراج وصولا إلى ابن مالك.

5. الهوامش:

¹ الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، أعمال الندوة الدولية "اللسانيات في الأقطار العربية"، دار الفكر الإسلامي، ط1، المغرب، 1987، ص379.

² الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة، سلسلة كراسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر، د ط، الجزائر، 2007م، ص09.

³ ينظر: الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة، ص34.

⁴ ينظر: الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية، ص379-382.

⁵ الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، دار موفم للنشر، د ط، الجزائر، 2012م، ص 154.

- ⁶ المرجع نفسه، ص 154-155.
- ⁷ ينظر: الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة، ص 29.
- ⁸ المرجع نفسه، ص 29.
- ⁹ نقل هذا القول السيوطي في الأشباه والنظائر. ينظر: جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، 1/278.
- ¹⁰ الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة، ص 29.
- ¹¹ ينظر: الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية، ص381 وما بعدها.
- ¹² الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، دارموقف للنشر، د ط، الجزائر، 2012م، ص11.
- ¹³ الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية، ص383.
- ¹⁴ الحاج صالح: "أقائم أخوال" وطريقة تفسيره عند سيبيويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضوع والمثال، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، ج82، ماي 1988م، ص221.
- ¹⁵ ينظر: الحاج صالح: المرجع نفسه، ص221.
- ¹⁶ الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص 150.
- ¹⁷ للاستزادة في هذا ينظر: الحاج صالح: بحوث ودراسات، 14/2.
- ¹⁸ الحاج صالح: "أقائم أخوال" وطريقة تفسيره عند سيبيويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضوع والمثال، ص224.
- ¹⁹ الحاج صالح: بحوث ودراسات، 15/2.
- ²⁰ محمد صاري: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية، مجلة اللسانيات، الجزائر، المجلد10، العدد10، 2005م، ص17.
- ²¹ ينظر: الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية، ص384.
- ²² الحاج صالح: بحوث ودراسات، 12/2.
- ²³ ينظر: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت: حسن هندواي، دار القلم، ط1، سوريا، 1998م، 5/226.
- ²⁴ ينظر: أبو العباس السمين الحلي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد الخراط، دار القلم، د ط، سوريا، 82/1.
- ²⁵ ينظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، 5/226. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، لبنان، د ت، 10/2.
- ²⁶ سيبيويه، عمر بن عثمان الحارثي: الكتاب، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م، 274/2.
- ²⁷ المرجع نفسه، 275/2.
- ²⁸ المرجع نفسه، 275/2.
- ²⁹ المرجع نفسه، 276/2.

- ³⁰ ابن هشام، عبد الله بويوسف: شرح شذور الذهب، ت: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، د ط، سوريا، د ت، ص112.
- ³¹ ينظر: الحاج صالح: "أقائم أخواك" وطريقة تفسيره عند سيبيويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال، ص226.
- ³² أبو حيان: الدر المصون، 83/1.
- ³³ سيبيويه: الكتاب، 293/2.
- ³⁴ المرجع نفسه، 309/2.
- ³⁵ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي: شرح كافية ابن الحاجب، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، د ط، ليبيا، 1975م، 172/2.
- ³⁶ ينظر: ابن السراج، محمد بن السري: الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، د ت، 397/1. ابن هشام: أوضح المسالك، 24/2.
- ³⁷ أبو العباس، أحمد التميمي، الانتصار لسيبيويه على المبرد، ت: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، لبنان، 1996م، ص160.

*** **